Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي

العدد (11) - أكتوبر 2019 م - دولة قطر

تصدر عن

بيت المشورة للاستشارات المالية

إلكتروني ISSN : 2409-0867

ورقـــي ISSN : 2410-6836

mashurajournal.com

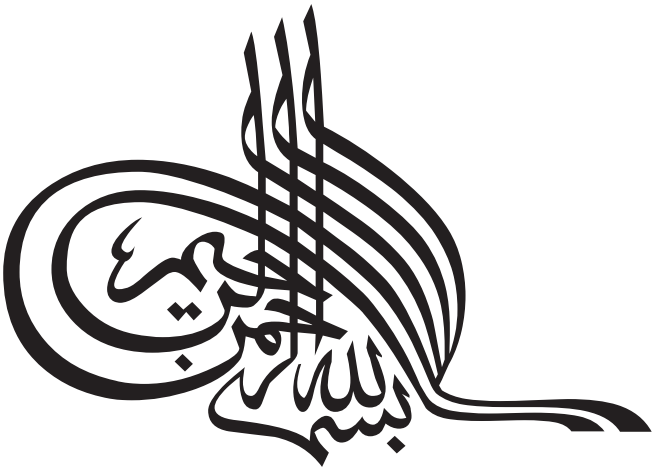
بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة بيت المشورة

مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي

الجهة المصدرة

Published by:

بيت المشورة للاستشارات المالية
الدوحة – قطر ص.ب: 23471
www.b-mashura.com

Bait Al-Mashura Finance Consultations
Doha-Qatar P.O. Box 23471
www.b-mashura.com

عن المجلة..

مجلة علمية دولية محكمة تعنى بنشر البحوث في مجالات الاقتصاد والتمويل الإسلامي، وتصدر مرتين في السنة.

تهدف المجلة إلى إتاحة الفرصة للباحثين والمتخصصين لتحكيم ونشر نتاجهم العلمي (عربي – انجليزي) من بحوث ودراسات في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي، كما تهدف إلى نشر الوعي المعرفي من خلال إتاحة هذه البحوث والدراسات للمستفيدين عبر وسائط النشر الورقية والإلكترونية.

الرؤية..

أن تكون مجلة علمية دولية رائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

الرسالة..

نشر البحوث العلمية المحكمة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، وفق المعايير العالمية المعتمدة.

الأهداف..

- إتاحة الفرصة للباحثين لتحكيم ونشر بحوثهم في مجال الصناعة المالية الإسلامية.
- الإسهام في دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية من خلال البحوث العلمية المتسمة بالأصالة والتجديد وفق المعايير العلمية المعتبرة.
- تحقيق عالمية التمويل الإسلامي وفق الرؤية العصرية بضوابطها الشرعية وأخلاقياتها المهنية.
- تأسيس مكانز للمعلومات تحقق المرجعية العلمية بحيث تكون المجلة سجلاً وثائقياً للبحوث والدراسات في مجال الصناعة الماليةالإسلامية.

العناوين للتواصل:

http://www.mashurajournal.com info@mashurajournal.com

رئيس التحرير

د. خالد بن إبراهيم السليطي

المدير العام للحي الثقافي (كتارا)
قـطـر

نائب رئيس التحرير

د. أســامة قيـس الدريعـي

العضو المنتدب الرئيس التنفيذي
لبيت المشورة للإستشارات المالية – قطر

مدير التحرير

د. فؤاد حميد الدليمي

بيت المشورة للاستشارات المالية – قطر

فريق التحرير

د. إبراهيم حسن جمّال

بيت المشورة للاستشارات المالية – قطر

د. عمر يوسف عبابنه

بيت المشورة للاستشارات المالية – قطر

أ. محمد مصلح الدين مصعب

بيت المشورة للاستشارات المالية – قطر

أ. محمد نفيل محبوب

بيت المشورة للاستشارات المالية – قطر

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. حبيب أحمد

جامعة دورهام – المملكة المتحدة

أ. د. إبراهيم محمد خريس

جامعة الزرقاء – الأردن

أ. د. محمد قراط

جامعة القرويين – المغرب

د. محيي الدين الحجار

جامعة باريس الثامنة وجامعة باريس الأولى
(بونتيون سوربون) – فرنسا

أ. د. محمد الأفندي

جامعة صنعاء – اليمن

أ. د. أسامة عبد المجيد العاني

كلية الفارابي الجامعة – العراق

د. أحمد بلوافـي

جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية

د. محمد الشريف العمري

جامعة السلطان صباح الدين زعيم
تـركيـا

الهيئة الاستشارية

د. إبراهيم عبد الله الأنصاري

عميد كلية الشريعة والدراسات الاسلامية
جامعة قطر – قطر

أ. د. عبد الله الزبير عبد الرحمن

رئيس الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية وأستاذ بجامعة القرآن والعلوم الإسلامية – السودان

أ. د. عبد الرحمن يسري أحمد

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
جامعة الاسكندرية – مصر

أ.د. صالح قادر كريم الزنكي

رئيس قسم الدراسات الإسلامية – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة قطر – قطر

أ. د. عصام خلف العنزي

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت – الكويت

د. العياشي الصادق فداد

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية – السعودية

أ. د. عائشة يوسف المناعي

مدير مركز محمد بن حمد آل ثاني لإسهامات المسلمين في الحضارة-جامعة حمد بن خليفة – قطر

د. خالد العبد القادر

عميد كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة قطر – قطر

أ. د. علي محمد الصوا

عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ببنك صفوة الإسلامي، الجامعة الأردنية – الأردن

أ. د. محمد أكرم لآل الدين

المدير التنفيذي للأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية-إسرا – ماليزيا

أ. د. عبد الودود السعودي

جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية - بروناي

د. مراد بوضاية

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة قطر – قطر

نبذة عن الجهة المصدرة

بيت المشورة للاستشارات المالية

Bait Al-Mashura Finance Consultaions

نبذة عن بيت المشورة للاستشارات المالية

توطئــة:

بيت المشورة للاستشارات المالية هي شركة مساهمة قطرية تأسست عام 2007 م، وتعد الأولى في دولة قطر في تقديم الاستشارات المالية الشرعية والرقابة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى الاستشارات الإدارية والتدريب والتطوير.

تعمل على تقديم الحلول والأعمال الإبداعية ضمن نطاق خدماتها للشركات والأفراد، ولأجل رفع مستوى الأداء انضمت بيت المشورة لعضوية تحالف مجموعة(LEA)، وهي شركة أمريكية تعتبر ثاني أكبر شركة عالمية متخصصة في الاستشارات والتدقيق.

ومن أجل مواكبة التطور السريع في قطاع التمويل الإسلامي عمدت بيت المشورة إلى تقنين أعمال الهيئات الشرعية والتدقيق والرقابة تماشياً مع التطور السريع والانتشار الواسع لأعمال التمويل الإسلامي في العالم، بالإضافة إلى الاهتمام بالجانب العلمي والمعرفي المتمثل في نشر المفاهيم والقيم والأخلاق المالية الإسلامية، لتكون شريكاً حقيقياً في نجاح العمل المصرفي الإسلامي.

رؤيتنا:

أن نكون شركة رائدة عالمياً في تقديم الاستشارات المالية والاستشارية والشرعية والإدارية والتدقيق الشرعي والتطوير والتدريب في مجالات الصناعة المالية المختلفة.

رسالتنا:

نشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بالصناعة المالية، ومتابعة تطبيقها بأعلى معايير الجودة والتميز من خلال الأساليب العلمية الحديثة والعنصر البشري المؤهل.

قيمنا:

الأمانة، المصداقية، الاحترافية، الشفافية، روح الفريق، السرية.

أهدافنا:

- نشر ثقافة الصناعة المالية داخل دولة قطر وخارجها.
- استحداث وتطوير منتجات مالية تواكب النمو في الصناعة المالية عموماً والإسلامية على وجه الخصوص ودعم وضعها التنافسي.
- الاستثمار في العنصر البشري لإعداد كوادر مؤهلة علمياً وعملياً في مجال الاستشارات المالية والهيئات الاستشارية والرقابة والتدقيق الشرعي.
- تحقيق رضا المتعاملين عن الخدمات المقدمة.
- التواصل مع المؤسسات المالية محلياً وإقليمياً وعالمياً.

قواعد النشر

أولًا: شروط النشر العامة

1ـ تعنى المجلة بنشر المواد المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي باللغتين: العربية والإنجليزية، سواء أكانت بحوثًا أصيلة، أم تقارير عن مؤتمرات وندوات وورش عمل، أم عروضاً لأطاريح علمية مما له صلة بمجال التخصص .

2ـ تعنى المجلة بنشر البحوث التي لم يسبق نشرها، بأيّ وسيلة من وسائل النّشر، ولا قُدِّمت للنّشر في مجلة أخرى، ويوثق ذلك بتعهد خطي من الباحث.

3ـ البحوث التي تصل إلى المجلة لا تُرد سواء أُنشرت أم لم تنشر .

4ـ لا يجوز نشر البحث في مكان آخر بعد إقرار نشره في المجلة إلا بعد الحصول على إذن خطي بذلك من رئيس التحرير .

5ـ في حال ثبوت إخلال الباحث بالأمانة العلمية فإن للمجلة الحق باتخاذ الاجراءات اللازمة وتعميم ذلك على المجلات المتعاونة.

6 – تعتبر المجلة غير ملزمة بإبداء الأسباب في حالة عدم النشر.

ثانياً: شروط النشر الخاصة

1ـ ضرورة التقيد بالقيم الموضوعية والأخلاقية للبحوث العلمية؛ ومنها :

أ- اتسام البحث بالأصالة وسلامة الاتجاه علمياً وفكرياً .

ب- البُعد عن تجريح الأشخاص والهيئات أثناء النقد العلمي في البحث .

ج- معالجة البحث القضايا المُعاصرة والأقرب إلى حاجة الواقع الإنساني معالجة نظرية تطبيقية.

د- ملازمة الموضوعية والتجرد عن الميول والاتجاهات الشخصية .

2ـ حسن الصياغة العلمية للبحث، ومراعاة ما يلي :

أ- سلامة اللغة وخلوها من الأخطاء اللغوية والنحوية.

ب- مراعاة علامات الترقيم والقواعد الإملائية .

ج- الدقة في التوثيق وتخريج النصوص والشواهد.

3ـ أن لا تزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة من القطع العادي (A4) بما في ذلك الملخصان: العربي والانجليزي، وكذا المراجع والملاحق .

4ـ حجم الخط ونوعه :

أ- البحوث المكتوبة بالعربية يكون حجم الخط فيها: (16) وخط الهامش: (12)، ونوع الخط.
(Traditional Arabic)

ب- أما البحوث المكتوبة بالانجليزية فيكون حجم الخط: (14) والهامش: (10) ونوع الخط.
(Times New Roman)

5ـ يرفق البحث بملخصين باللغتين: العربية والانجليزية؛ على أن لا يتجاوز كل واحد منهما (300) كلمة بلغة رصينة؛ ويتضمن كلا الملخصين: توضيح فكرة البحث والجديد الذي أتى به البحث في بداية الملخص .

6ـ يُقسم البحث وينظَّم وفق متطلبات منهج البحث العلمي، حفاظًا على نسق البحوث والتقارير المنشورة في المجلة، على النحو الآتي :

أ- المقدمة وتشمل: موضوع البحث، وأهميته، ومشكلته، وحدوده، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة (إن

وجدت)، وهيكلة البحث التفصيلية .
ب- متن البحث، وينبغي أن يكون مقسمًا إلى مباحث ومطالب متسقة ومترابطة .
ج- الحرص على عرض فكرة محددة في كل مبحث تجنبًا لإطالة الفقرات والعناوين الفرعية.
د- الخاتمة، وتكون ملخصة وشاملة للبحث متضمنة لأهم (النتائج) و(التوصيات).
هـ قائمة المصادر والمراجع والملاحق .
7 ـ يتم اتباع منهج (MLA) في توثيق البحوث كالآتي:
أ- ذكر المصادر والمراجع في الحاشية السفلية لأول مرة بالشكل الآتي:
(شهرة المؤلف،الاسم الأول، اسم الكتاب، مكان النشر، الناشر، رقم الطبعة، تاريخ النشر، الجزء والصفحة)
ب- ذكر المصدر والمرجع عند تكراره في الهامش التالي مباشرة (المرجع نفسه،الجزء والصفحة) وعند ذكره في موطن آخر من البحث فيكون (شهرة المؤلف، اسم الكتاب، الجزء والصفحة).
ج- إذا خلا المرجع من بعض البيانات، فتذكر الاختصارات المتعارف عليها على النحو الآتي :
ـ بدون مكان النشر: (د. م). بدون اسم الناشر: (د. ن)
ـ بدون رقم الطبعة: (د. ط). بدون تاريخ النشر: (د. ت)
د- توضع الهوامش أسفل كل صفحة بترقيم متسلسل من بداية البحث إلى آخره .
هـ تثبت مصادر ومراجع البحث في نهاية البحث .
و- الرسومات والبيانات والجداول ونحوها، يراعى فيها ما يلي :
ـ تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في المتن، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيمًا متسلسلًا، وتكتب عناوينها والملاحظات التوضيحية في أسفلها .
ـ تدرج الجداول في المتن وترقم ترقيمًا متسلسلًا وتكتب عناوينها في أعلاها، أما الملاحظات التوضيحية فتكتب أسفل الجدول .
ز- في حالة قبول البحث يلتزم الباحث بترجمة المراجع العربية الواردة في نهاية البحث إلى اللغة الإنجليزية (Roman Script).

ثالثًا: سير البحوث

ـ ترسل الأبحاث إلكترونيًا إلى العنوان الخاص بالمجلة (info@mashurajournal.com).
ـ تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، ومن ثم تقرر أهليته للتحكيم، أو رفضه .
ـ تُحكَّم البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة من قِبل اثنين من المحكمين على الأقل .
ـ تُعاد البحوث إلى الباحثين بعد تحكيمها لغرض التعديل إن لزم .
ـ إذا تم قبول البحث للنشر، فإنّ كافة حقوق النشر تؤول للمجلة، ولا يجوز نشره بأيّ وسيلة من وسائل النشر الورقية أو الإلكترونية، إلاّ بإذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة .
ـ تنشر البحوث المقبولة حسب تسلسلها على الموقع الرسمي للمجلة.
ـ إذا تم نشر البحث فيمنح الباحث نسخة مجانية من المجلة التي تم نشر بحثه فيها.

الفهـرس

تقديم..... 23

إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا

أ.د أسامة عبد المجيد العاني ، أمجد أحمد خليفة القندولي 27

أثر دعائم نموذج التطوير خُماسي الأبعاد في التغلب على المعوقات الداخلية والخارجية للمصارف الإسلامية

نافذ فايز أحمد الهرش 71

المصارف الإسلامية الرقمية «رؤية مقاصدية»

د. مراد بوضاية.....117

إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين «الفرص والتحديات»

سهى مفيد أبو حفيظة، د. أحمد سفيان تشي عبد الله 153

دور الزكاة والوقف في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

د. إيمان بومود 191

Tradable And Non-Tradable Right From Islamic Law Of Contracts Perspective

Muhammad Ziaurrahman 285

تقـديـم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فيطيب لنا أن نقدم لكم العدد الحادي عشر من «مجلة بيت المشورة» والذي ضم عددًا من البحوث العلمية المتميزة في موضوعاتها ضمن تخصص الاقتصاد والتمويل الإسلامي؛ حيث تناولت دراسةً وتقييماً لإمكانية تحوّل المصارف التقليدية إلى إسلامية وإنشاء النوافذ الإسلامية، كما تضمنت بحثًا نوعيًا حول المصارف الإسلامية الرقمية وفق الرؤية المقاصدية، كما تطرق أحدها إلى استخدام التكنولوجيا والبرامج المتطورة وأثرهما في التغلب على المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية، وسعى آخر إلى بيان الحقوق المتداولة وغير المتداولة من المنظور الإسلامي، بالإضافة إلى دراسة لتفصيل دور الزكاة والوقف في تمويل المؤسسات والنشاطات الاقتصادية.

ونحمد الله تعالى على تيسيره سبل انتشار المجلة واتساع رقعتها واستمرار مسيرتها في خدمة العلم الشرعي في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي، وعلى ما تحظى به المجلة من ثقة الباحثين والمهتمين وقبولها لدى المؤسسات العلمية والأكاديمية، وما شرفت به من نخبة طيبة من الخبراء والأساتذة والمختصين في الهيئة الاستشارية وهيئة التحرير، وإصرار إدارتها على مواصلة النجاحات وبذل الجهد لتنفيذ رؤيتها وتطوير الصناعة المالية الإسلامية ورفع جودة وتصنيف البحث العلمي المتخصص في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

فلا زال البحث العلمي هو الركيزة الأساس في نهوض العلوم وتطور القطاعات الاقتصادية والمالية، والداعم الكبير في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك عبر إسهامات الباحثين والمختصين وعرض نتاجهم العلمي، لذا عمدت مجلة بيت المشورة في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات وسرعة عجلة التطور إلى الاهتمام الكبير في مجال البحث العلمي ودعوة الباحثين والمختصين إلى النظر في المستجدات والتطورات المستقبلية إضافة إلى القضايا الواقعية لغرض تكوين رؤية علمية ورسم خطة منهجية متخصصة للواقع والمستقبل.

وتؤكد المجلة للسادة الباحثين والمهتمين استمرارها بمبدأ التطوير والمراجعة الدائمة، للارتقاء بمستوى وجودة المنتجات البحثية من الناحية العلمية والفنية، لتحقيق رؤيتها بأن تكون المجلة العلمية الرائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، وتحقيق أعلى المعايير الدولية للنشر العلمي الرصين واستيفاء متطلبات النشر العالمي لدى أشهر وأهم قواعد البيانات العالمية المرموقة.

نسأل الله تعالى التوفيق والسداد والهداية والرشاد

هيئة تحرير المجلة

الدراسات والبحوث

إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا

أ.د أسامة عبد المجيد العاني

أستاذ النقود والمصارف/قسم العلوم المحاسبية والمالية/ كلية الفارابي الجامعة/ بغداد العراق

أمجد أحمد خليفة القندولي

مساعد محاضر/ كلية الاقتصاد الإسلامي والإدارة/جامعة السيد محمد بن علي السنوسي/ البيضاء ليبيا

(سلّم البحث للنشر في 20/ 12/2018م، واعتمد للنشر في 3/ 2/ 2019م)

الملخص

هدف البحث إلى التعرف على إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا، من خلال استعراض تجربة المصارف التقليدية الليبية في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، والوقوف على أهم المعوقات التي واجهت المصارف التقليدية للتحول للصيرفة الإسلامية في ليبيا.

ولتحقيق أهداف البحث اتبع الباحثان المنهج الوصفي في إعداد الجانب النظري من البحث، والأسلوب التحليلي في إعداد الجانب العملي منه، حيث تم توزيع (70) استمارة على أفراد عينة البحث، وعند استردادها كانت (51) منها صالحة للتحليل والدراسة.

وقد توصل البحث إلى أنَّ من أهم دوافع التحوّل في ليبيا كان قرار السلطة التشريعية في البلاد، إضافة إلى الرغبة الشعبية لدى المجتمع الليبي في تقديم المصارف منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أوصى الباحثان بعدد من التوصيات منها: الإعداد لخطة شاملة لتحول المصارف التقليدية الراغبة في التحوّل للصيرفة الإسلامية تحت قيادة وإشراف مصرف ليبيا المركزي، من خلال التنسيق مع المصارف الراغبة في التحوّل.

الكلمات المفتاحية: التحوّل، المصرف الإسلامي، المصرف التقليدي.

The possibility of transforming of conventional banks to Islamic banks in Libya

Prof. Dr. Usama Abdul Majeed Alani

Prof. at Al-Farabi College University, Baghdad- Iraq

Mr. Amjed Ahmed Khalifa Al-Qandooli

Asst. Professor at Muhammad Bin Ali Al-Sanusi, Al-Bayda - Libya ABSTRACT

Abstract

The purpose of this study is to know the possibility of transforming conventional banks to Islamic banks in Libya. Also, to present conventional banks experience in producing Islamic banking in Libya.

In order to fulfill the goals of this study, the researcher used descriptive method to prepare the theoretical part of the study and analytical method for the practical part. (70) forms of the survey were distributed on participants; only (51) forms were valid to be analyzed. It has been found that, the main reason to change in Libya was a decision from the authorities as well as from the public in the Libyan community to produce services according to Islamic Sharia.

The study found that one of the most important motives for the transformation in Libya was the decision of the legislative authority in the country, in addition to the popular desire of the Libyan society to provide banks' products compatible with the shari'ah of Islamic law, and the study reached the success of the experience of Islamic banking in traditional Libyan banks, That one of the most important obstacles to the transformation in Libya is the security and economic conditions currently experienced by the country.

Keywords: transformation, Islamic banks, Conventional bank.

المقدمة

لم يقتصر العمل المصرفي الإسلامي على المصارف الإسلامية وحدها، فلقد سارعت عدد من المصارف التقليدية إلى تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية بأشكال ومداخل متعددة، وانتشرت هذه العملية عربياً، ثمَّ انتقلت إلى مصارف عالمية في الغرب متمثلة في أوروبا وأمريكا، بعد النجاح الكبير والواسع الذي أحرزته الصيرفة الإسلامية.

أظهر المسح السنوي حول التمويل الإسلامي حول العالم أن الأصول المتوافقة مع الشريعة ارتفعت من 386 مليار دولار عام 2006 إلى 1,509 مليار عام 2017، أي بمعدل نمو سنوي مركّب بلغ 12.04 %. وقد سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى معدل نمو على الصعيد العالمي خـــلال المدة 2006–2017 (13.63 %)، تلتها أفريقيا جنوب الصحراء (13.63 %)، ثم آسيا (8.25 %). وبالنسبة لنمو الأصول الإسلامية في عام 2017، ارتفع إجمالي الأصول المتوافقة مع الشريعة حول العالم بنسبة 4.74 %، حيث سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (دون دول الخليج العربية) أعلى نسبة عالمياً (9.45 %)، تلتها أفريقيا جنوب الصحراء (7.18 %)، وآسيا (3 %)، ثم دول مجلس التعاون الخليجي (2.92 %)، في حين انخفض إجمالي الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في أستراليا وأوروبا والولايات المتحدة بنسبة 11.1 % عام 2017.[1]

أمَّا على مستوى ليبيا، فإن تجربة المصارف الليبية في تقديم المنتجات الإسلامية، تجربة حديثة، حيث بدأت المصارف بمزاولة نشاط التمويل الإسلامي في عام (2009)، إلا أنَّ هذه التجربة واجهت العديد من العقبات في بداية مشوارها، كما هو الحال في باقي تجارب الدول الإسلامية التي بدأت نشاطها في هذا المجال.

(1) Union of Arab Banks- Research Department, http://www.uabonline.org/ar/research/banki ng/157815911608158515751578157516041589161015851601150/47663/

مشكلة البحث:

في ضوء القوانين الصادرة والتي ألزمت المصارف العاملة في ليبيا للتحول إلى العمل بالصيرفة الإسلامية، جابهت المصارف القائمة عدداً من المشاكل تمثلت في صعوبة التكيف مع هذه القوانين، وذلك لجهل بعض المصارف بقواعد العمل المصرفي الإسلامي، مع وجود قسم من تلك المصارف تعمل بنوافذ إسلامية. وحيث أن تجربة الصيرفة الإسلامية حديثة العهد في ليبيا، فقد جابهتها بعض المشاكل يمكن صياغتها في ضوء التساؤلات الآتية:

1. هل تسهم تجربة المصارف التقليدية التي تقدم بعض المنتجات الإسلامية في تحول هذه المصارف للعمل بالصيرفة الإسلامية؟
2. ما هي المعوقات التي تواجه المصارف التقليدية في ليبيا للتحول إلى مصارف إسلامية؟
3. ماهي العوامل المتوفرة في البيئة الليبية لتشجيع تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية؟
4. ما هو دور المؤسسات المالية الإسلامية في مساعدة المصارف التقليدية للتحول إلى مصارف إسلامية؟

أهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق الهدفين الآتيين:

1. التعرف على مدى إسهام تجربة المصارف التقليدية التي تقدم بعض المنتجات المالية الإسلامية في تيسير تحولها للعمل إلى مصارف إسلامية.
2. تحديد المعوقات التي تواجه المصارف التقليدية في ليبيا في تحولها للمصرفية الإسلامية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث في أنَّ المصارف التقليدية العاملة في ليبيا لا تؤدي دورها المناط بها بالشكل الأمثل في عملية الإقراض والاقتراض بسعر الفائدة، حيث منع قانون رقم (1) سنة (2013) المتخذ من السلطة التشريعية في ليبيا التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، حيث توقفت المصارف عن الإقراض بفائدة منذ ذلك الوقت، وذلك لتعطل أدوات الاستثمار التقليدية التي كانت هي الغالبة على معاملات المصارف، وأصبح دورها يقتصر على تقديم بعض المنتجات الإسلامية وفي حدود ضيقة في بعض المصارف.

لذا يستمد البحث أهميته من الأمور الآتية:

1. يتيح البحث للعاملين في قطاع وإدارات الصيرفة الإسلامية في المصارف الليبية فرصة التعرف بشكل أكاديمي على تجربة مصارفهم في الصيرفة الإسلامية وتقييم هذه التجربة.
2. يفسح البحث المجال للأكاديميين الفرصة للتعرف على تجربة المصارف الليبية في الصيرفة الإسلامية وإمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية.

متغيرات البحث:

أولاً: المتغير المستقل:

1.تجربة المصارف التقليدية في الصيرفة الإسلامية، 2. معوقات التحوّل، 3.البيئة التشريعية والقانونية، 4.وجود المؤسسات المالية الإسلامية.

ثانياً: المتغير التابع:

هو إمكانية التحوّل من مصارف تقليدية الى مصارف إسلامية في ليبيا.

فرضيات البحث:

نظراً لأنَّ عملية التحوّل نحو الصيرفة الإسلامية متعددة المحاور، فإنَّه يمكن صياغة فرضيات البحث على النحو الآتي:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في آراء عينة البحث حول مدى إسهام تجربة المصارف التقليدية في الصيرفة الإسلامية تعزى لمتغير التخصص (أي تخصص الأشخاص المشاركين في الإجابة عن أسئلة الاستبيان).
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في آراء عينة البحث حول وجود معوقات تواجه المصارف التقليدية في ليبيا للتحول للصرفية الإسلامية تعزى لمتغير التخصص.

حدود البحث:

الحدود الزمنية: اقتصر البحث على المدة الزمنية من عام (2009 2017).

الحدود المكانية: يقتصر البحث على دراسة تجربة المصارف الليبية التقليدية التي قدمت طلباً رسمياً لمصرف ليبيا المركزي للتحول إلى مصارف إسلامية، وهي فقط أربعة مصارف (الجمهورية، الوحدة، شمال إفريقيا، الصحاري) في الوقت الذي يبلغ فيه عدد المصارف في ليبيا سبعة عشر مصرفاً.

الحدود البشرية: اقتصر البحث على العاملين في إدارات الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية الليبية التي قدمت رسمياً طلباً لكي تتحول إلى مصارف إسلامية.

الدراسات السابقة:

1. **(العاني، 2017، تحديات العمل المصرفي الإسلامي الليبي).**

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي وذلك من خلال مبحثين: أولهما يعرض جانب التحديات من حيث المستوى الداخلي للمصارف، ومن جانب المبالغ المخصصة للتمويل، والمشتقات المالية السائدة، بينما تطرق المبحث الثاني إلى آفاق تطوير العمل المصرفي. وتوصلت الدراسة إلى أنَّ المصارف تواجه عدداً من التحديات أهمها:

أولاً: تحدٍ على المستوى الداخلي للمصارف الإسلامية، ويشمل هذا التحدي على (الإطار القانوني والمؤسسي للمصارف).

ثانياً: تحدٍ على مستوى المبالغ المخصصة للتمويل، ويشتمل هذا التحدي على (العلاقة مع البنك المركزي، العلاقة مع المدخرين، والعلاقة مع المؤسسات الصغيرة).

2. **(عبد الله، 2016، تحول المصارف التقليدية إلى إسلامية: دراسة في العوامل المؤثرة وفي دور المصرف المركزي والتشريعات والقوانين المصرفية في ليبيا)، أطروحة دكتوراة.**

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من صلاحية بناء نموذج نجاح تجربة تحول المصارف التقليدية في ليبيا إلى مصارف إسلامية، حيث اشتمل النموذج على مجموعة من العوامل (المتغيرات المستقلة) التي تمثلت في (الكوادر البشرية المؤهلة في المصارف الإسلامية، توافر سوق المال الإسلامي، رغبة العاملين في التحوّل للمصرفية الإسلامية، نجاح تجربة المصارف الإسلامية) والمتغير التابع والذي تمثل في نجاح تجربة المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية)، كما هدفت الدراسة أيضاً إلى تحليل أثر دعم البيئة الخارجية الداعمة للتحول والمتمثلة في (المصرف

المركزي، التشريعات والقوانين المصرفية) كنموذج تفاعلي (مؤثر) على نموذج نجاح تجربة تحول المصارف التقليدية إلى إسلامية.

3. (أبو حميرة، اسويسي، 2010، تحول المصارف التقليدية في ليبيا إلى الصيرفة الإسلامية «دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية ومصرف التجارة والتنمية»)

قُدِمَ هذا البحث في مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني في ليبيا، قام الباحثان في القسم الأول من هذه الدراسة باستعراض تجربة الدول التي قامت بالتحوّل مثل السودان والسعودية، وتطرقا في القسم الثاني (الجانب العملي من الدراسة) إلى دراسة مدى إمكانية التحوّل في ليبيا، وما هي المتطلبات اللازمة للتحول في ليبيا، وذلك عن طريق توزيع استبانة وتوزيعها على العاملين والعملاء في المصرفين محل الدراسة. وتوصل الباحثان في نهاية البحث إلى عدة نتائج منها:

أولاً: أوضحت النتائج أنَّ (76.6 %) من عينة الدراسة موافقون على تحول جميع المصارف التجارية التقليدية (العامة والخاصة)، وأنَّ (62.7 %) غير موافقين على السماح للمصارف الإسلامية العربية والأجنبية للعمل في ليبيا قبل إتمام عملية التحوّل.

ثانياً: أشارت النتائج إلى ضرورة الالتزام بمتطلبات التحوّل، وأنَّ (73.3 %) يعتقدون أنَّه يجب إعداد دراسة جدوى لعملية التحوّل يقرها مصرف ليبيا المركزي وأنْ تكون لدى إدارة المصرف التقليدي الإرادة والعزيمة على التحوّل ومواصلة العملية حتى النهاية وبدون توقف، كما يرى (83.6 %)من أفراد عينة الدراسة: أنَّه يجب تهيئة العملاء والمساهمين لعملية التحوّل وفق خطة إعلامية مدروسة.

ما يميز هذا البحث عن غيره من الدراسات السابقة:

يختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة الخاصة بموضوع التحوّل سواءً أكانت

في ليبيا أم الدول الأخرى، كون أنَّ بعض الدراسات المعروضة اعتمدت على نتائج الاستبانات فقط، مثل: دراسة أبو حميرة أسيويسي: 2010، ودراسة عبدالله 2016، في الوقت الذي جمع فيه هذا البحث بين تحليل البيانات الفعلية الصادرة عن المصارف الراغبة في التحوّل إلى مصارف إسلامية في ليبيا بحسب تقاريرها السنوية، ولتعزيز تحليل واقع المصارف المتحولة تم إجراء دراسة ميدانية من خلال توزيع الاستبانة على المصارف محل البحث.

مجتمع وعينة البحث:

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع العاملين في إدارة الصيرفة الإسلامية في المصارف الراغبة في التحوّل والبالغ عددها أربعة مصارف هي (الجمهورية، الوحدة، الصحاري، شمال إفريقيا)، حيث بلغ عدد مجتمع البحث (70) موظفاً.

عينة البحث:

تم اختيار عينة البحث من مجتمع البحث، وتمثلت العينة في مسح شامل لكافة العاملين بإدارات الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية التي قدمت طلباً رسمياً لمصرف ليبيا المركزي للتحول إلى مصارف إسلامية.

أداة البحث:

لتحقيق الهدف الرئيس لهذا البحث وهو معرفة إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا، تم إعداد استبانة بحثية للمساعدة في معرفة آراء أفراد العينة، وتكونت الاستبانة من (25) فقرة، وجاءت محاورها كالآتي:

المحور الأول: تضمن الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة البحث، وشملت الجنس، والعمر، والتخصص، والمؤهل العلمي، والمركز الوظيفي، وسنوات

الخبرة في العمل المصرفي التقليدي والعمل المصرفي الإسلامي، وكان عددها (7) فقرات. فيما اشتمل المحور الثاني على قسمين:

القسم الأول: تضمن الفقرات الخاصة بتقييم تجربة الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية، وكان عددها (9) فقرات.

القسم الثاني: والذي تضمن الفقرات الخاصة بمعوقات تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، وكان عددها (9) فقرات.

المبحث الأول: تحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي

صدر قرار المؤتمر الإسلامي الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة عام (1385 هـ/ 1965 م) الذي أكد على أنَّ الفوائد المصرفية من الرّبا المحرم، وما تلاه من مؤتمرات فقهية عالمية أكدت على هذا المعنى.

وعليه فإنّ الواجب على المتخصصين في العلوم المصرفية الإسلامية، السعي نحو تغيير كل ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات المالية، والمصرفية من خلال بيان مواطن الخلل وايجاد البدائل الشرعية المناسبة.

وبدايةً لا بد من توضيح المقصود بالتحوّل في اللغة، ومن ثمَّ في الاصطلاح، ثم إعطاء صورة عن واقع الصيرفة في ليبيا، ومن ثم بيان حجم التمويل الإسلامي في المصارف الليبية.

المطلب الأول: مفهوم التحوّل لغة واصطلاحاً

اولا- التحوّل في اللغة يعني: التنقل من موضع إلى موضع آخر[2]، والانتقال من حالٍ إلى حال[3]، والاسم الحِول، ومنه قوله تعالى: (خَالِدِينَ فِيهَا لاَيَبْغُونَ عَنْهَا

(2) ابن منظور، محمد بن مكرم،) 1988 م(، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ص 148
(3) قلعجي، محمد،) 1988 م(، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، ص 434

حِوَلَا)، سورة الكهف، الآية: 108، أي تحولاً وتغيراً وانتقالا[4].

ثانيا- مفهوم تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية

لقد تعددت آراء الباحثين حول بيان مفهوم التحوّل إلى المصرفية الإسلامية إلا أن البحث سيعتمد التعريف الآتي:

هو انتقال المصارف التقليدية من التعامل المحظور شرعاً إلى التعامل المباح والموافق لأحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها، حتى تصبح جميع أعمال المصرف وأنشطته خاضعةً لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية ولكن هذا التحوّل يختلف من مصرف إلى آخر تبعاً لاختلاف الدوافع الكامنة وراء التحوّل[5].

المطلب الثاني: الفروع التقليدية والإسلامية والنوافذ الإسلامية في المصارف الليبية:

مع بداية ظهور الصيرفة الإسلامية في ليبيا عام (2009) ومنح الإذن من مصرف ليبيا المركزي للمصارف التجارية العاملة في ليبيا في تقديم المنتجات البديلة أي (منتجات الصيرفة الإسلامية)، بدأت المصارف التجارية في تقديم المنتجات الإسلامية التي يتمثل الجزء الأكبر منها في منتج المرابحة الإسلامية بأشكالها المختلفة، ومنتج المشاركة بشكلٍ محدودٍ جداً، ولم تعرف المصارف التجارية في ليبيا سوى هذين المنتجين بالرغم من وفرة أدوات التمويل الإسلامي بالمنتجات الكثيرة التي تتلاءم مع أشكال التمويل المختلفة، ومنذ ذلك الحين، بدأت المصارف التقليدية بتخصيص جزء من المحفظة الائتمانية التقليدية للمصرف لاستثمارها في مجال التمويل الإسلامي، حيث كان هناك تباينا بين المصارف في حجم المبالغ المخصصة لاستثمارها في مجال التمويل الإسلامي.

(4) مخلوف، حسنين،) 1997 م(، معاني كلمات القرآن تفسير وبيان، دار ابن حزم، بيروت، ص 138

(5) العطيات، يزن خلف سالم،) 0720 م(، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية،) أطروحة دكتوراة منشورة(، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المملكة الأردنية، ص 46

يبين إنشاء المصارف التقليدية فروعاً، أو نوافذ إسلامية أهمية وحيوية العمل المصرفي الإسلامي، ويُعدُّ تأكيداً على الفروق الأساسية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من حيث المنهج والتطبيق والغاية، حيث سيتم التطرق في هذا المطلب إلى بيان عدد الفروع التقليدية والفروع الإسلامية، وكذلك النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية.

جدول (1): بيان بحجم عدد الفروع التقليدية والإسلامية والنوافذ الإسلامية في المصارف الليبية

ت	اسم المصرف	عدد الفروع		
		التقليدية	الإسلامية	عدد النوافذ
1	الجمهورية	150	15	148
2	التجاري الوطني	67	0	67
3	الوحدة	74	2	6
4	الصحاري	52	1	6
5	شمال إفريقيا	55	1	48
6	الإجماع العربي	13	1	0
7	الواحة	5	1	0
8	المتحد	10	1	10
9	النوران	0	2	
المجموع		374	24	285

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على (تقرير مصرف ليبيا المركزي، 2016: 20)، (تقرير إدارة الرقابة على النقد، 2016: 22)

يتبين للباحثين من الجدول (1) الآتي:

1. مازال عدد الفروع الإسلامية قليلاً بالمقارنة مع عدد الفروع التقليدية.

2. استحوذ مصرف الجمهورية على النسبة الكبرى من الفروع والنوافذ الإسلامية في قطاع الصيرفة الإسلامية في ليبيا؛ إذ يكاد يوجد في كل فرع تقليدي نافذة إسلامية، وهذا يدل على وجود قاعدة جيدة لدى المصرف في

تجربة الصيرفة الإسلامية.

يُستدل مما سبق على أنَّ المصارف التقليدية التي تمارس نشاط الصيرفة الإسلامية ولم تُقْدم على التحوّل بعد، لديها خلفية جيدة عن كيفية العمل بنظام الصيرفة الإسلامية، وسيساعدها ذلك عند تقديمها طلباً رسمياً بالتحوّل إلى مصارف إسلامية.

المطلب الثالث: بيان حجم أعمال الصيرفة الإسلامية في المصارف العاملة في ليبيا

تتولى البنوك المركزية الإشراف على جميع البنوك العاملة في الدولة؛ سواء كانت إسلامية أو تقليدية في إطار رقابي توجيهي تنسيقي وذلك من خلال مجموعة من الأدوات والسياسات النقدية والمالية المتنوعة[6]، والمصرف المركزي الليبي يقوم هو كذلك بالإشراف والرقابة على المصارف التقليدية التي تمارس نشاط الصيرفة الإسلامية عن طريق فروعها ونوافذها المصرفية الإسلامية التابعة لها، وذلك من خلال قسم الصيرفة الإسلامية بإدارة الرقابة على المصارف والنقد[7].

من حيث التعامل بصيغ التمويل والاستثمار الإسلامي فقد كان حجم التوظيفات فيها بتاريخ (2016/6/30)، أي بمبلغ وقدره(5.232) مليار دينارا ليبيا، بنسبة (27.99 %) من حجم المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي، والذي يلاحظ من خلاله تركز توظيفات المصارف في التمويل الإسلامي بصيغة المرابحة للآمر بالشراء مقارنةً بصيغ التمويل والاستثمار الإسلامي الأخرى، أي بمبلغ وقدره (4.662) مليار ديناراً ليبيا، و بلغت النسبة (91.0 %) من حجم التوظيف في صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي، ويقابل هذا التركز توظيف في صيغة المشاركة بنسبة (9.0 %) استحوذ عليها بالكامل مصرف الجمهورية بمبلغ وقدروه (57) مليار دينار ليبي[8].

(6) للمزيد حول هذه السياسات والأدوات، أنظر: عبد الباسط، مداح، وعزوز، بحث بعنوان: علاقة البنك المركزي الجزائري بالبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، مجلة بيت المشورة، العدد 5، قطر، 10/ 2016، ص118.

(7) إدارة الرقابة والنقد بمصرف ليبيا المركزي،(2016م)، ورقة عمل شاركت بها الإدارة في ورشة عمل نظَّمها مصرف ليبيا المركزي، بعنوان» تقييم التحوّل نحو الصيرفة الإسلامية»،ص23.

(8) المصدر نفسه

جدول (2): حجم التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي الليبي

ت	المصرف	فروع الصيرفة الإسلامية	نوافذ الصيرفة الإسلامية	نسبة الفروع والنوافذ إلى القطاع	حجم توظيفات المصرف حسب صيغ التمويل الإسلامي			حجم المحفظة الائتمانية للمصرف	نسبة التمويل الإسلامي إلى إجمالي المحفظة الائتمانية	الحصة السوقية
					مرابحة	مشاركة	المجموع			
1	الجمهورية	15	148	%52.75	2.400.432.921.0	570.343.7	2.970.776.705.0	8.829.813.052.0	%33.64	%56.78
2	التجاري الوطني	0	67	%21.68	1.384.523.818.0	0.0	1.384.523.818.0	4.494.726.424.0	%30.80	%26.46
3	الوحدة	2	6	%5.59	551.286.018.0	0.0	551.286.018.0	2.147.830.693.0	%25.67	%10.54
4	الصحاري	1	6	%2.27	208.981.398.4	0.0	208.981.398.4	1.847.812.610.0	%11.31	%3.99
5	شمال إفريقيا	1	48	%15.86	25.610.268.8	0.0	25.610.268.8	852.953.840.0	%3.00	%0.49
6	المتحد للتجارة والاستثمار	1	10	%3.56	80.822.699.0	0.0	80.822.699.0	119.753.215.0	%67.49	%1.54
7	الواحة	1	0	%0.32	10.447.983.8	0.0	10.447.983.8	190.674.665.0	%5.48	%0.20
8	النوران	2	0	%0.65	0.0	0.0	_	_	_	_
9	الإجماع العربي	1	0	%0.32	0.0	0.0	0.0	209.964.954.0	%0.00	%0.00
الإجمالي *		24	285	%100	4.662.105.107.0	570.343.7	5.232.448.981	18.693.529.453	%27.99	%100

كما في تقرير (2016/6/30): عمل الباحثين بالاعتماد على (إدارة الرقابة والنقد بمصرف ليبيا المركزي، 2016: 22)، (*) المبلغ بالمليون دينار ليبي، ملاحظة: النسبة لمصرف النوران اعتمدت إدارة المصرف فرعين إسلاميين ولكن نظراً للظروف التي مرت بها البلاد تم إيقاف العمل بهما، لأجل ذلك لا يوجد لديه تمويلات إسلامية.

المطلب الرابع: تطور حجم التمويل الإسلامي في ليبيا

تطور حجم التمويل الإسلامي في ليبيا بشكل متزايد قبل قرار السلطة التشريعية القاضي بمنع المعاملات الربوية وبعده أيضاً، وساعد قانون منع المعاملات الربوية المصارف في زيادة حصة الاستثمار في مجال التمويل الإسلامي بالإضافة إلى أنَّ المصارف قد وجدت بديلاً شرعياً لاستثمار أموالها في مجال التمويل الإسلامي.

جدول (3): تطور حجم التمويل الإسلامي في ليبيا للمدة من (2011 - 2016)

ت	اسم المصرف	2011	2012	2013	2014	2015** 2016/6/30
1	الجمهورية	386.02	625.49	1790.00	2087.00	2970,776
2	التجاري الوطني	117.55	322.70	1131.040	1401.00	1384,523
3	الوحدة	10.01	9.30	442.00	526.40	551,286
4	الصحاري	2.63	4.58	89.60	94.70	208,981
5	شمال إفريقيا	6.97	28.53	182.00	40.70	25,610
6	المتحد للتجارة والاستثمار	_	_	24.00	15.50	80,822
7	الواحة	_	_	_	9.20	10,447
المجموع*		523.18	990.61	3668.20	3360.70	5232.455

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على: (تقرير إدارة الرقابة والنقد في مصرف ليبيا المركزي، مصدر سبق ذكره، ص 21)، (*مليون دينار ليبي)؛ ** البيانات من بداية عام 2015 إلى منتصف عام 2016.

يتضح من خلال الجدول رقم (3) نمو حجم التمويل الإسلامي في المصارف التقليدية الليبية، مما يدل على زيادة ثقة المصارف التقليدية في التمويل الإسلامي واستغلال الفرصة المتاحة، حيث باتت تخصص المزيد من قيمة المحفظة الائتمانية التقليدية لاستثمارها في نشاط التمويل الإسلامي، وهذا يدل أيضاً على ثقة المصارف التقليدية في جدوى الاستثمار في التمويل الإسلامي.

ويتبين للباحثين مما سبق نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية الليبية، وجاء هذا النجاح بعد الانخفاض الشديد الذي حصل في إيرادات المصارف التقليدية من الأدوات التقليدية التي كانت تعتمد عليها سابقاً، وتمارس المصارف التقليدية نشاط التمويل الإسلامي إمَّا عن طريق بعض الفروع الإسلامية أو عن طريق النوافذ الإسلامية، ويلاحظ أيضاً زيادة في حجم التمويل الإسلامي بعد صدور قانون منع المعاملات الرّبوية في عام (2013)، لأنَّ المصارف لم يعد لديها فرصة لتوظيف أدوات التمويل التقليدية، فاتجهت لتوظيف أموالها في أدوات التمويل الإسلامي التي كانت توظفها من قبل ولكن لم يكن بالحجم الكبير.

على الرغم من تطور حجم التمويل الإسلامي إلا أنَّ هذه الزيادة ما زالت قليلة وذلك لعدة أسباب منها:

1. قلة الكفاءات والخبرات لدى المصارف الليبية في إدارة وتوظيف أساليب التمويل الإسلامي.
2. انتظار بعض المصارف قانون يلغي قانون منع المعاملات الربوية أو تجميده، لكي تعود بالشكل السابق الذي كانت تعمل به.
3. الظروف الأمنية التي تمر بها ليبيا حالياً وهي من الأسباب التي تؤدي إلى عدم توسع المصارف الليبية التقليدية في التمويل الإسلامي.
4. زيادة معدلات التضخم في ليبيا جراء ارتفاع سعر العملات الأجنبية في السوق الموازي وصعوبة الحصول على النقد الأجنبي من المصارف الليبية، وأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع بكافة أشكالها.
5. أنَّ (91 %) من حجم التمويل الإسلامي في ليبيا قائم على منتج المرابحة للآمر بالشراء، فأصبحت السلع مرتفعة الأثمان على الزبون الراغب في

الشراء، والمصارف الراغبة في البيع، بالإضافة إلى ارتفاع مخاطر التمويل في ظل هذه الظروف.

6. كانت أمام المصارف الليبية فرصة كبيرة لزيادة حجم تمويلها الإسلامي وذلك عن طريق منتج المرابحة الاستيرادية، ولكن المصارف لم تستخدم منتج المرابحة الاستيرادية إلا بشكل بسيط وكان بإمكانها حل مشاكل اقتصادية كثيرة في ليبيا منها على سبيل المثال:

أ. منع تهريب النقد الأجنبي إلى الخارج.

ب. ضمان توفير بضائع في السوق الليبية.

المبحث الثاني: معوقات تحّول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا

استعرض في السابق تجربة الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية الليبية، واتضح نجاح هذه التجربة في المصارف التقليدية بالرغم من صغر حجم التمويل فيها، إلا أنَّ هذا النجاح يمثل سُلم البداية للسير نحو عملية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، إذ إنَّ هناك العديد من الخطوات التي يجب اتباعها لتحقيق عملية التحوّل سواءً أكان التحوّل جزئياً، أم مرحلياً، أم كليّاً فلكل شكل من هذه الأشكال خطواته التي يجب اتباعها.

واجهت تجربة الصيرفة الإسلامية في القطاع المصرفي الليبي عدداً من المعوقات التي تسببت في تأخير تقدم عملية تحول المصارف التقليدية التي قدمت بشكل رسمي طلباً للتحول لمصارف إسلامية.

المطلب الأول: المعوقات التشريعية والقانونية

بعد صدور القانون رقم (1) لسنة (2013) بشأن منع المعاملات الربوية، أصبحت المصارف مكبلة اليدين تجاه أدوات الاستثمار التقليدية التي كانت تعتمد عليها قبل صدور هذا القانون، ولم تضع السلطة التشريعية الحل البديل لمنع المعاملات الربوية، بل تركت الأمر مفتوحاً للمصرف المركزي والمصارف التجارية، مما سبب إرباكاً كبيراً في القطاع المصرفي الليبي.

وعلى الرغم من صدور فصل خاص بالصيرفة الإسلامية ضمن قانون المصارف المعدل لعام (2012)، إلا أنَّ هذا الفصل لم يكن كافياً كي يوضح معالم الطريق أمام المصارف التقليدية التي تم إيقاف المعاملات الربوية عليها، حيث لم ينص هذا الفصل على عملية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، بل ترك الأمر في يد المصرف المركزي فيما لم ينصّ عليه الفصل الخاص بالصيرفة الإسلامية.

ولم يصدر قانوناً خاصاً بالمصارف الإسلامية في ليبيا حتى عام (2017)، وقد أدى ذلك إلى اضطراب في القطاع المصرفي الليبي؛ وحيث إنَّ دور مصرف ليبيا المركزي هو رقابي بموجب اللوائح والقوانين المعمول بها في ليبيا، لذا لا يمكنه إصدار التشريعات للقطاع المصرفي.

ويمكن القول أنَّ تأخر إصدار قانون خاص ينظم عمل المصارف الإسلامية، وتنظيم عملية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، هو أحد أهم الأسباب في تأخير عملية التحوّل.

نصَّ قانون المصارف الليبية المعدل لسنة (2012) في الفقرة السادسة من المادة الأولى في الفصل الخاص بالصيرفة الإسلامية على أنَّ: (الفروع الإسلامية: هي الفروع المصرفية التي يعتمدها مصرف تقليدي، لممارسة أنشطة الصيرفة الإسلامية، مع مراعاة أن يكون لهذه الفروع مركز مالي مستقل عن المصرف الأم، وأنْ تكون تابعة

لإدارة خاصة بالصيرفة الإسلامية)[9].

كما نصَّت الفقرة السابعة من المادة الأولى في الفصل الخاص بالصيرفة الإسلامية على أنَّ: (نوافذ الصيرفة الإسلامية: هي النوافذ التي يعتمدها مصرف تقليدي، لتقديم خدمات وتمويلات مصرفية إسلامية بفروعه، من خلال مكاتب منفصلة، على أنْ تكون هذه النوافذ تابعة، من الناحية الفنية، للإدارة الخاصة بالصيرفة الإسلامية)[10].

لم ينص القانون على مادة تنظم عملية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، فهذا الفصل خاص بالمصارف التقليدية التي ترغب بممارسة نشاط التمويل الإسلامي، ولقد حاول مصرف ليبيا المركزي تدارك هذا الإرباك في أوساط القطاع المصرفي الليبي وأصدر بعض التعليمات الخاصة بالمصارف التقليدية الراغبة في التحوّل إلى مصارف إسلامية، وسيتم التطرق إلى هذه التعليمات عند الحديث عن المعوقات الخاصة بمصرف ليبيا المركزي.

ومن الأسباب التي تتعلق بالسلطة التشريعية أيضاً العشوائية في صدور القوانين وعدم وضوح قوانين الاستثمار في ليبيا، فقد صدر القانون رقم (7) لسنة (2015) لتعديل القانون رقم (1) لسنة (2013)، ونصَّ القانون في المادة الأولى على تعدل المادة السابعة من القانون رقم (1) لسنة (2013) في شأن منع المعاملات الربوية ليكون نصها على النحو الآتي: يسري هذا القانون على معاملات الأشخاص الاعتبارية فيما بينها ابتداءً من تاريخ (2020/1/1)[11]

ويرى الباحثان أنَّ هذا القانون جاء نتيجة حدوث عجز في تمويل الحكومة الليبية المؤقتة لنفقاتها، ولم يعد أمامها إلا الاقتراض من مؤسسات الدولة أو القطاع المصرفي، وكان القانون رقم (1) لسنة (2013) قد نصَّ على إيقاف المعاملات الربوية بين الأشخاص الاعتباريين من تاريخ (2015/1/1)، فلم يعد أمام مجلس

(9) (قانون المصارف، 2012: 13)

(10) المصدر نفسه

(11) القانون رقم (7) لسنة (2015) لتعديل القانون رقم (1) لسنة (2013)، الصادر عن مجلس النواب الليبي.

النواب السلطة التشريعية في ليبيا إلا التعديل في هذا القانون وذلك لسد العجز الحاصل في نفقات الحكومة الليبية المؤقتة.

لقد سبب هذا القانون إرباكاً في القطاع المصرفي الليبي وقلَّص من تعزيز فرصة تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، ولقد وجدت بعض المصارف في ليبيا مثل المصرف التجاري الوطني ومصرف التجارة والتنمية التي منحت الحكومة المؤقتة قروضاً بحوالي (3) مليارات دينارا ليبيا بسعر فائدة (5 %)[12]، الأمر الذي أتاح لهذه المصارف فرصة لاستخدام أدوات تمويل تقليدية كانت توظفها من قبل، لذا فإنَّ مثل هذه القوانين تسبب في تأخير تحقيق عملية التحوّل إلى مصارف إسلامية.

كما يعد الانقسام السياسي سبباً آخر يتعلق بالسلطة التشريعية، الأمر الذي أدى إلى انقسام مؤسسات الدولة والتي منها السلطات التشريعية ومصرف ليبيا المركزي، ففي ليبيا حالياً يوجد لدينا سلطتان تشريعيتان ومصرفان مركزيان، فدولة مثل ليبيا في ظل هذه الظروف التشريعية الصعبة لا يستطيع القطاع المصرفي المضي قدماً في عملية التحوّل، وذلك لضبابية المشهد الليبي وعدم وضوح معالم الدولة ولأنَّ إدارات المصارف في ليبيا لا تعرف مع أي مصرف مركزي ستتعامل.

المطلب الثاني: المعوقات السوقية

لا يعد الجانب التشريعي فقط العائق الوحيد أمام المصارف التقليدية للتحول نحو الصيرفة الإسلامية، بل إنَّ هناك العديد من المعوقات العامة التي تعيق تحول هذه المصارف ومن هذه المعوقات الآتي:

(أ): معوقات تتعلق بسوق الأوراق المالية:

عدم وجود سوق ناضج قادر على استيعاب أدوات التمويل الإسلامي في ليبيا

(12) موقع وزارة المالية الليبية
http://www.mofp-ly.com.

يعدُّ سبباً من الأسباب التي تعيق عملية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، ولابد لنجاح أي قطاع مصرفي في أي مجتمع؛ من وجود سوق مالية يتم فيها تداول الأوراق المالية بكافة أشكالها، ولكن عندما يتعلق الأمر بتحول هذه المصارف من التعامل بالأدوات المالية التقليدية المبنية في غالب الأحيان على سعر الفائدة، إلى التعامل بالأدوات الإسلامية القائمة على مبدأ الربح والخسارة، فإنَّ ذلك يتطلب وجود سوق مالية إسلامية قادرة على استيعاب أدوات التمويل الإسلامي.

ويرى الباحثان إنَّ غياب سوق للأوراق المالية قادر على استيعاب الأدوات المالية الجديدة، يعدُّ أحد العوائق التي قد تعيق عمليات المصارف الإسلامية عموماً، والمصارف التقليدية التي قررت التحوّل إلى الصيرفة الإسلامية في ليبيا، فغياب هذا النوع من المؤسسات المالية (سوق الأوراق المالية) يعد من أهم التحديات التي ستواجه المصارف الإسلامية، أو المصارف الراغبة في التحوّل في ليبيا، والذي بدوره سيحدد مجال عمل المصارف الإسلامية، أو المصارف الراغبة في التحوّل إلى مصارف إسلامية في ليبيا في الأدوات قصيرة الأجل مثل بيوع المرابحة.

(ب): معوقات تتعلق بارتفاع المستوى العام للأسعار:

نتيجة للحروب المستمرة والانقسامات السياسية التي حدثت في ليبيا، مما أثَّرا سلبياً على أداء مصرف ليبيا المركزي الذي من بين مهامه المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار والمحافظة على سعر صرف الدينار الليبي، وكذلك قرار مجلس الأمن القاضي بحظر مصرف ليبيا المركزي من جلب العملة الأجنبية النقدية.

وكان لهذا القرار مردوده السلبي، وأدى ذلك إلى انخفاض قيمة الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية والتي على رأسها الدولار الأمريكي، وبحسب تقرير مصرف ليبيا المركزي أنَّ (76 %) من السلع الأساسية وغير الأساسية يتم استيرادها من

الخارج، وهذا يزيد الطلب على العملة الأجنبية كي يتم استيراد السلع من الخارج، وبفعل قرار مجلس الأمن أصبح مصرف ليبيا المركزي والمصارف التابعة له عاجزة عن توفير النقد الأجنبي لطالبي هذا النقد، مما يدفع التجار وغيرهم للاتجاه نحو السوق الموازي للحصول على النقد الأجنبي[13].

أدى ارتفاع سعر صرف الدولار الواحد من (1.30) دينار إلى أنَّ أصبح حالياً الدولار الواحد يساوي (7) دينار وهذا السعر في السوق الموازي فقط، بينما مازال سعر الصرف ثابتاً حتى الآن في المصرف المركزي عند (1.40) دينار للدولار الواحد.

وأدى ارتفاع سعر الصرف إلى ارتفاع أسعار غالبية السلع كالسيارات والأثاث ومواد البناء وغيرها، التي كانت تبيعها المصارف التقليدية التي تمارس نشاط الصيرفة الإسلامية بالمرابحة للآمر بالشراء، فأصبح من الصعب على هذه المصارف أنْ تبيع هذه السلع لأنَّ سعرها قد ارتفع ارتفاعاً كبيراً.

المطلب الثالث: معوقات تتعلق بالقطاع المصرفي الليبي

قبل الشروع في تحديد المعوقات التي تواجه مصرف ليبيا المركزي في عملية التحوّل، سيتم استعراض بعض اللوائح التي أصدرها بشأن عملية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا.

فقد حاول مصرف ليبيا المركزي تدارك ما قصرت فيه السلطات التشريعية في ليبيا، حيث وضعت اللجنة الاستشارية لشؤون الصيرفة الإسلامية، بعض اللوائح والتنظيمات الخاصة بإنشاء مصرف إسلامي أو التحوّل إليه، وكذلك التحوّل الجزئي من خلال فتح الفروع والنوافذ الإسلامية، كما صدر منشور من المصرف المركزي يُلزم المصارف التقليدية التي ترغب في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي

(13) تقرير مصرف ليبيا المركزي، لسنة 2017، ص4.

بما جاء في معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الأيوفي.

حددت معوقات التحوّل التي تواجه مصرف ليبيا المركزي، من خلال استعراض ورقة عمل شاركت بها إدارة الرقابة على المصارف والنقد في المصرف المركزي، في ورشة العمل التي أقامها المصرف المركزي عام (2016) بعنوان (تقييم التحوّل نحو الصيرفة الإسلامية) حيث حددت الورقة المعوقات بالآتي:

أولاً: الحاجة إلى إعادة تنظيم القوانين النافذة، بما يتفق مع أسس وأحكام الشريعة الإسلامية.

ثانياً: إخفاق المصارف في رسم استراتيجية لعملية التحوّل، ووضع الخطط اللازمة لتنفيذها، وعرضها على المصرف المركزي لمناقشتها والمساعدة في تنفيذها.

ثالثاً: عدم تمكن بعض المصارف من عقد جمعيتها العمومية لاعتماد القرارات والخطط المتعلقة بالتحوّل، وتفويض مجالس الإدارة ببعض الصلاحيات المتعلقة بقرارات المضي في مشروع التحوّل.

رابعاً: لم يتم الاهتمام باقتناء منظومات مصرفية على قدرٍ كافٍ لمعالجة ودعم تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية.

خامساً: قلة العناصر المؤهلة في مجال المصرفية الإسلامية لتنفيذ متطلبات عملية التحوّل[14].

ويلاحظ أنَّ هناك معوقات أخرى لم يتم التطرق إليها من خلال هذه الورقة هي:

أولاً: الانقسام السياسي حيث أدى ذلك إلى انقسام العديد من مؤسسات الدولة وكان من بين هذه المؤسسات هو مصرف ليبيا المركزي الذي انقسم على نفسه فأصبح لدينا مصرفان مركزيان، واحد في مدينة طرابلس، والثاني في مدينة البيضاء، فهذا الانقسام أدى إلى تشتت إدارات المصارف العاملة في القطاع المصرفي، فهي لا تعرف مع أي مصرف مركزي سوف تتعامل.

(14) (تقرير إدارة والنقد، 2016: 24)

ثانياً: الإرباك العام الذي يمر به القطاع المصرفي الليبي بشكلٍ عام، وعلى رأس هذا القطاع هو مصرف ليبيا المركزي، والمتمثل في شح السيولة النقدية في المصارف الليبية، وكذلك ارتفاع سعر صرف الدينار الليبي في السوق الموازي، وأصبحت مشكلة السيولة وارتفاع سعر الصرف هي الشغل الشاغل للمصرف المركزي وكذلك للمصارف التقليدية من بعده.

ثالثاً: عدم وضوح العلاقة بين المصرف المركزي والمصارف التقليدية الراغبة في التحوّل، على سبيل المثال من ناحية الإقراض والاقتراض ونسبة الاحتياطي القانوني وغيرها من المسائل التي يجب بيان ووضوح العلاقة فيها بين المصرف المركزي والمصارف المتحولة، فلم يصدر من المصرف المركزي ما ينظم هذه العلاقة حتى الآن.

المبحث الثالث: (نتائج تحليل البحث)

يتناول هذا المبحث الجانب العملي من البحث، وتحليل البيانات الإحصائية التي تم جمعها، وسيتم في هذا المبحث عرض نتائج إجابات أفراد عينة البحث عن أسئلة الاستبيان، إضافةً إلى اختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: نتائج توزيع الاستبانة

تم توزيع استبانة البحث على أفراد عينة الدراسة، حيث تم قبول استبانة البحث من قبل أربعة مصارف هي: (الجمهورية، الصحاري، الوحدة، شمال إفريقيا) وهي المصارف محل الدراسة والجدول الآتي يوضح نتائج توزيع الاستبانة:

جدول (4): توزيع الاستبانة

المصارف التي تم توزيع الاستمارات عليها	العدد الإجمالي للاستمارات الموزعة	العدد الإجمالي للاستمارات المستردة وغير الصالحة للدراسة	العدد الإجمالي للاستمارات المستردة والصالحة للدراسة	النسبة المئوية لكل مصرف
الجمهورية	20	2	18	% 90
الوحدة	20	4	16	% 80
الصحاري	15	4	11	% 73
شمال إفريقيا	15	9	6	% 40
المجموع	70	19	51	

المطلب الثاني: الخصائص السكانية (الديمغرافية) لأفراد عينة البحث

حيث سيتم عرض المعلومات الشخصية المتحصل عليها من أفراد عينة البحث حسب الجدول (5) الآتي:

جدول (5): الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة البحث

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة المئوية%
الجنس	ذكر	39	76.5
	أنثى	12	23.5
	المجموع	51	100
الفئة العمرية	أقل من 20	1	2
	من 20 إلى أقل 30	13	25.5
	من 30 إلى أقل40	20	39.2
	من 40 إلى أقل 50	12	23.5
	أكبر من 50	5	9.8
	المجموع	51	100
التخصص	إدارة أعمال	11	21.6
	تمويل ومصارف	8	15.7
	مصارف إسلامية	17	33.3
	علوم محاسبية	3	5.9
	علوم قانونية	1	2
	علوم شرعية	11	21.6
	علوم أخرى	0	.
	المجموع	51	100
المؤهل العلمي	أقل من بكالوريوس	22	43.1
	بكالوريوس	22	43.1
	ماجستير	7	13.7
	دكتوراة	0	0
	المجموع	51	100
المصرف	الجمهورية	19	37.3
	الصحاري	11	21.6
	الوحدة	16	31.4
	شمال إفريقيا	5	9.8
	المجموع	51	100
المركز الوظيفي	مدير عام	1	2
	عضو مجلس إدارة	0	0
	مدير إدارة	4	7.8
	رئيس قسم	16	31.4
	مركز وظيفي آخر	30	58.8
	المجموع	51	100
سنوات الخبرة في العمل المصرفي التقليدي	أقل من 5 سنوات	6	11.8
	من 5 إلى أقل 10 سنوات	15	29.4
	من 10 إلى أقل 15 سنة	10	19.6
	من 15 إلى أقل 20 سنة	7	13.7
	أكثر من 20 سنة	13	25.5
	المجموع	51	100
سنوات الخبرة في العمل المصرفي الإسلامي	أقل من 5 سنوات	25	49
	من 5 إلى أقل 10 سنوات	15	29.4
	أكثر من 10 سنوات	4	7.8
	ليس لدي خبرة	7	13.7
	المجموع	51	100

يبين الجدول (5) توزيع أفراد العينة حسب الخصائص الديمغرافية، حيث كانت النتائج على النحو الآتي:

1. شكلت نسبة الذكور (76.5) من أفراد عينة الدراسة، وذلك يعود لطبيعة العمل المصرفي.
2. شكلت الفئة العمرية من (30 ـ إلى أقل 40 سنة) النسبة الكبرى حيث مثلت هذه الفئة (39.2 %) من إجمالي حجم العينة، وهذه الفئة العمرية تعني أنَّ أكثر القائمين على العمل في إدارات الصيرفة الإسلامية في ليبيا هم من فئة الشباب.
3. حاز تخصص المصارف الإسلامية بين آراء المستجوبين على نسبة (33.3 %)، وهي النسبة العليا بين جميع التخصصات، وهذا يعني أنَّ أغلب أفراد عينة الدراسة هم من المتخصصين في مجال المصارف الإسلامية.
4. المؤهل العلمي: شكلت نسبة (43.1 %) من إجمالي حجم العينة بأنهم حاصلين على البكالوريوس، وهذا يشير إلى امتلاك المستجوبين المعرفة الأكاديمية بالإضافة إلى ممارستهم العمل المصرفي بشكلٍ مهني.
5. المراكز الوظيفية كان من بين المستجوبين مدير عام واحد بنسبة (2 %) من حجم العينة، وأربعة مديري إدارات بنسبة (7.8 %) وستة عشر رئيس قسم بنسبة (31.4 %)، وشكلت فئة مركز وظيفي آخر نسبة (58 %) وهذا يعني أنَّ المستجوبين من هذه الفئة ليسوا من الفئات المذكورة في الاستبانة فمنهم من هو مساعد مدير عام، ومنهم من هو مساعد مدير إدارة، ومنهم من هو مساعد رئيس قسم، وغيرها من المراكز الوظيفية الموجودة في المصارف.
6. سنوات الخبرة في العمل المصرفي: شكلت نسبة (25 %) من عينة الدراسة أنَّ خبرتهم العملية في مجال المصارف الإسلامية هي أقل من (5) سنوات، يليها على التوالي (15 %) من عينة الدراسة لديهم خبرة من (5_ إلى أقل10) سنوات، وهذا يعود إلى حداثة تجربة الصيرفة الإسلامية في المصارف الليبية.

المطلب الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي لأفراد عينة البحث

هو اختبار يهدف إلى معرفة هل يتبع أفراد عينة البحث للتوزيع الطبيعي أم لا والذي يعتمد عليه تحديد نوع الاختبار الإحصائي الملائم لعينة البحث، ويطلق على هذا الاختبار اختباركلمجروف سميرنوف (kolmogorov_ smirnov) (k_s test)، وبقاعدة قرار (Iandau&Everitt، 2004: 149)، إذا كانت الدلالة($\alpha \geq 0.05$)، فإنَّ توزيع عينة البحث يتبع التوزيع الطبيعي، وأمَّا إذا كانت الدلالة ($\alpha < 0.05$)، فإنَّ توزيع عينة البحث لا يتبع التوزيع الطبيعي، والجدول (6) يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لأفراد عينة البحث. والذي يتبين منه أنَّ قيم توزيع محاور البحث كانت حسب التوزيع الطبيعي، إذ إنَّ قيمة الدلالة كانت أكبر من (0.05).

المطلب الرابع: ثبات أداة البحث

قام الباحثان بحساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي عن طريق اختبار كرونباخ ألفا (Alpha Crunbach)، بقاعدة قرار (Miller، 1995: 45)، إذا كانت قيمة المعامل أكبر من (70 %) يتم قبول ثبات الاستبانة، وأمَّا إذا كانت قيمة المعامل أقل من (70 %) فإنَّه يتم رفض ثبات الاستبانة، وذلك من خلال تطبيق برنامج (SPSS). حيث ظهر أن معدل الثبات للمحور الأول (تجربة الصيرفة الإسلامية) هو 73.4 % وأن معدل الثبات للمحور الثاني (معوقات تحول المصارف الإسلامية الى تقليدية) هو73.2 %. وبناءً على نتائج هذا الاختبار يتم قبول ثبات فقرات الاستبانة فيما بينها، وهذا يفيد بإمكانية تعميم نتائج الدارسة على مجتمع البحث.

المطلب الخامس: وصف إجابات عينة البحث حول إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا

يبين الجدول (6) إجابات عينة البحث حول محور المصارف التقليدية في الصيرفة الإسلامية، حيث اتفقت العينة على أن خيار التحوّل للصيرفة الإسلامية وتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية سيكون أفضل للمصرف، يستحوذ على المرتبة الأولى في الاجابات.

تلتها فقرة نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية في المصرف سوف تساعد على نجاح تجربة تحول المصرف كاختيار ثان، ثم الرضا عن تجربة المصرف في تقديم المنتجات الإسلامية بالمرتبة الثالثة.

جدول (6): وصف إجابات عينة البحث حول محور تجربة المصارف التقليدية في الصيرفة الإسلامية

ت	العبارة	المتوسط العام	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى التقييم
1	أنا راضٍ عن تجربة المصرف في تقديم المنتجات الإسلامية	4.14	0.825	3	مرتفع
2	منتج المرابحة الإسلامية وحده قادر على تلبية احتياجات الزبائن	3.35	1.074	7	متوسط
3	تقديم أشكال مختلفة من المنتجات الإسلامية يسهم في تعزيز عملية التحوّل	4.12	0.840	4	مرتفع
4	للمصرف كوادر بشرية قادرة على تقديم المنتجات الإسلامية المختلفة	3.49	0.987	6	متوسط
5	نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية في المصرف سوف تساعد على نجاح تجربة تحول المصرف	4.25	0.627	2	مرتفع
6	خيار التحوّل للصيرفة الإسلامية وتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية سيكون أفضل للمصرف	4.29	0.729	1	مرتفع
7	المصرف سيحقق أرباح إضافية عند تحوله للمصرفية الإسلامية	4.25	0.627	2	مرتفع
8	الوقت مناسب لكي تتم عملية تحول المصرف نحو الصيرفة الإسلامية	3.86	0.895	5	مرتفع
9	هناك قصور في تدريب العاملين في مجال الصيرفة الإسلامية	4.12	0.973	4	مرتفع

المطلب السادس: وصف إجابات عينة البحث حول محور معوقات تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية:

يبين الجدول (7) إجابات عينة البحث فيما يخص وجود معوقات تحول دون تحول المصارف التقليدية الى مصارف إسلامية، حيث اتفقت العينة على أن المعوق الأول هو الظروف الأمنية والاقتصادية كانت من أسباب تأخر عملية التحوّل، ثم على عدم وجود خطة واضحة المعالم يقودها مصرف ليبيا المركزي كانت من الأسباب في تعثر عملية التحوّل بالمرتبة الثانية، أما المعوق الثالث في الأهمية فكان من نصيب تضارب النظم والتشريعات والقوانين الحالية التي حالت دون تقدم عملية التحوّل.

جدول (7): وصف إجابات عينة البحث حول محور معوقات تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية

ت	العبارة	المتوسط العام	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى التقييم
1	الظروف الأمنية والاقتصادية كانت من أسباب تأخر عملية التحوّل	4.35	0.744	1	مرتفع
2	تأخر إدارة المصرف في إعداد خطة للتحول كانت من أبرز معوقات التحوّل	3.80	1.059	4	مرتفع
3	النظم والتشريعات والقوانين الحالية حالت دون تقدم عملية التحوّل	3.94	0.858	3	مرتفع
4	لدى المصرف كوادر بشرية قادرة على قيادة المصرف بعد مرحلة التحوّل	3.63	0.979	8	متوسط
5	لدى المصرف منظومات مصرفية إسلامية تتماشى مع مرحلة ما بعد التحوّل	3.22	1.101	9	متوسط
6	تردد قيادات المصرف من القيام بعملية التحوّل من ضمن معوقات التحوّل	3.71	0.944	6	مرتفع
7	تأجيل سريان قانون منع المعاملات الربوية الخاص بالشخصيات الاعتبارية لغاية (2020) كان من أسباب تأخر عملية التحوّل	3.67	0.909	7	مرتفع
8	عدم وجود خطة واضحة المعالم يقودها مصرف ليبيا المركزي كانت من الأسباب في تعثر عملية التحوّل	4.18	0.713	2	مرتفع
9	عدم وجود تسوية للمحفظة الائتمانية للمصرف كانت من معوقات التحوّل	3.78	0.832	5	مرتفع

المطلب السابع: اختبار التباين الأحادي لاختبار فرضيات البحث

استخدم البحث اختبار التباين الأحادي لاختبار فرضيات البحث وذلك اعتماداً على اتباع أفراد عينة البحث للتوزيع الطبيعي، وقاعدة القرار فيه هي: إذا كانت الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، فإنَّه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين حول إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا، وأمّا إذا كانت الدلالة($\alpha \leq 0.05$)

فإنَّه يتم قبول الفرضية العدمية بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين. Brown,2006: 45

أولاً: اختبار الفرضية الأولى:

يوضح الجدول (8) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) المتعلقة بالفرضية الأولى للدراسة: (لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء عينة البحث حول تجربة المصارف التقليدية في الصيرفة الإسلامية تعزى لمتغير التخصص).

جدول(8): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لإجابات أفراد عينة البحث حول تجربة المصارف التقليدية في الصيرفة الإسلامية تعزى لمتغير (التخصص)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	16.111	5	3.222	0.382	0.858
داخل المجموعات	379.576	45	8.435		
المجموع	395.686	50			

يوضح الجدول (8) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\acute{\alpha} \geq 0.05$)، حيث بلغت قيمة (ف)(0.382) وبمستوى دلالة (0.858) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\acute{\alpha} \geq 0.05$)، على الدرجة الكلية لدور تجربة المصارف التقليدية في الصيرفة الإسلامية، وهذا يدل على الدور الإيجابي لتجربة المصارف التقليدية الليبية في الصيرفة الإسلامية وستساعدها تجربتها هذه عند تحولها إلى مصارف إسلامية.

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية:

تم تحليل التباين الأحادي المتعلق بالفرضية الثانية للدراسة: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء عينة البحث حول وجود معوقات تواجه المصارف التقليدية في ليبيا للتحول إلى مصارف إسلامية تعزى لمتغير التخصص).

حيث ظهر عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حيث بلغت قيمة (ف) (1.820) وبمستوى دلالة (0.128) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) على الدرجة الكلية لوجود معوقات تواجه تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، وهذا يدل على أنَّ المعوقات التي تواجهها المصارف التقليدية الليبية تعيق تقدم تحول هذه المصارف إلى مصارف إسلامية.

نتائج وتوصيات البحث:

أولاً- النتائج:

1. ألقى الاضطراب السياسي بثقله على الاقتصاد الليبي بشكل عام ومنه القطاع المصرفي، وكذلك على مستقبل الصيرفة الإسلامية.
2. أظهرت نتائج اختبار الفرضيات عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية، بين آراء المستجوبين في محور تجربة الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية، حيث حاز متوسط الإجابات على تقييم مرتفع، مما يدل على الدور الإيجابي لتجربة الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية وإمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، وهذا ما يتفق مع دراسة (عبدالله، 2016)، وأيضاً مع ما جاء في الجانب النظري من هذا البحث عند دراسة تجربة الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية الليبية، واثبت البحث نجاح هذه التجربة.
3. بينت نتائج اختبار الفرضيات عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية، بين آراء المستجوبين في محور معوقات تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا، حيث حاز متوسط الإجابات على تقييم مرتفع، مما يدل على وجود معوقات تعيق تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، ومن أبرز معوقات التحوّل في ليبيا هي الظروف الأمنية والاقتصادية التي تمر بها البلاد حالياً، وهذا ما يتفق مع دراسة (الكيلاني، 2015) حيث أكدت دراسته على وجود معوقات تحُول دون تحول المصارف التقليدية الليبية إلى مصارف إسلامية.
4. أوضحت نتائج اختبار الفرضيات عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية، بين آراء المستجوبين في محور تجربة البيئة التشريعية والقانونية

للمصارف الراغبة في التحوّل، حيث حاز متوسط الإجابات على تقييم مرتفع، مما يدل على الدور الإيجابي لمحور البيئة التشريعية والقانونية للمصارف الراغبة في التحوّل في إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية. وهذا ما يتفق مع دراسة (عبد الله، 2016).

5. أشارت نتائج اختبار الفرضيات عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية، بين آراء المستجوبين في محور وجود المؤسسات المالية المساعدة في عملية التحوّل، حيث حاز متوسط الإجابات على تقييم مرتفع، مما يدل على الدور الإيجابي لمحور وجود المؤسسات المالية المساعدة في عملية التحوّل، وإمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، وهذا ما يتفق مع دراسة (عبدالله، 2016)

ثانيا- التوصيات:

بناء على النتائج التي تمَّ التوصل إليها، يوصي الباحثان بالآتي:

1. الإعداد لخطة شاملة (خارطة طريق) لتحول المصارف التقليدية الراغبة في التحوّل للصيرفة الإسلامية تحت قيادة وإشراف مصرف ليبيا المركزي، من خلال التنسيق مع المصارف الراغبة في التحوّل.
2. على المصارف الراغبة في التحوّل تكثيف الدورات التدريبية للعاملين في مجال المصارف الإسلامية بقصد زيادة خبراتهم في هذا المجال.
3. على المصارف التقليدية الراغبة أو غير الراغبة في التحوّل زيادة استثماراتها في التمويل الإسلامي خصوصاً بعد النجاح الذي حققته المصارف التقليدية في تجربتها في الصيرفة الإسلامية.
4. ينبغي تعديل وضع شهادات الإيداع المودعة في مصرف ليبيا المركزي

والمملوكة لصالح المصارف التقليدية بعد إصدار قانون منع المعاملات الربوية، بحيث لا تكون هذه الأصول غير منتجة ويجب استثمارها.

5. توحيد مؤسسات الدولة الليبية المنقسمة والتي على رأسها مصرف ليبيا المركزي.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط1،(1988م)،
- أبو حميرة، اسويسي، تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية «دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية»، بحث مقدم لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، المنعقد في ليبيا، (2010م)،
- إدارة الرقابة والنقد بمصرف ليبيا المركزي، ورقة عمل شاركت بها الإدارة في ورشة عمل نظَّمها مصرف ليبيا المركزي، بعنوان» تقييم التحوّل نحو الصيرفة الإسلامية»،2016 م.
- تقرير مصرف ليبيا المركزي، تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية، منشورات مصرف ليبيا المركزي،2016 م.
- الحوتي، سالم رحومة، التحوّل المصرفي في ليبيا، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الرابع للريادة المالية، المنعقد في المغرب،2016 م.
- الربيعة، سعود محمد عبد الله، تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته، (أطروحة دكتوراة منشورة)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية،1989 م.
- العاني، أسامة عبد المجيد،ـ تحديات العمل المصرفي الإسلامي الليبي، بحث منشور في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر،2017 م.
- عبدالله، مرعي على ضؤ، تحول المصارف التقليدية إلى إسلامية: دراسة في العوامل المؤثرة وفي دور المصرف المركزي والتشريعات والقوانين المصرفية في ليبيا،(أطروحة دكتوراة منشورة)، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، ماليزيا،2016م

- العطيات، يزن خلف سالم، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية،(أطروحة دكتوراة منشورة)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المملكة الأردنية،2007م.
- قانون المصارف الليبية المعدل لسنة (2012).
- قلعجي، محمد، معجم لغة الفقهاء، بيروت، دار النفائس، ط2،(1988م).
- الكيلاني، عادل،معوقات تحول المصارف التقليدية في ليبيا، بحث منشور في مجلة المصارف العربية(2013م).
- مخلوف، حسنين، معاني كلمات القرآن تفسير وبيان، بيروت، دار ابن حزم، 1997م.
- مصرف التجاري، ورقة عمل شارك بها المصرف في ورشة عمل نظَّمها مصرف ليبيا المركزي، بعنوان» تقييم التحوّل نحو الصيرفة الإسلامية»، ليبيا،2016م.
- مصرف الجمهورية، ورقة عمل شارك بها المصرف في ورشة عمل نظَّمها مصرف ليبيا المركزي، بعنوان» تقييم التحوّل نحو الصيرفة الإسلامية»، ليبيا،2016م.
- مصرف الصحاري، ورقة عمل شارك بها المصرف في ورشة عمل نظَّمها مصرف ليبيا المركزي، بعنوان» تقييم التحوّل نحو الصيرفة الإسلامية»، ليبيا،2016م.
- مصرف الوحدة، ورقة عمل شارك بها المصرف في ورشة عمل نظَّمها مصرف ليبيا المركزي، بعنوان» تقييم التحوّل نحو الصيرفة الإسلامية». ليبيا،2016م.
- مصرف شمال أفريقيا، ورقة عمل شارك بها المصرف في ورشة عمل نظَّمها

مصرف ليبيا المركزي، بعنوان» تقييم التحوّل نحو الصيرفة الإسلامية» ليبيا،2016م.

- مصطفى، مصطفى إبراهيم محمد، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليديةللمصرفية الإسلامية، (رسالة ماجستير منشورة) الجامعة الأمريكية المفتوحة، جمهورية مصر،2006م.
- منشورمصرف ليبيا المركزي، القواعد والضوابط المنظمة لممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية. ليبيا،2012 م.
- الهيئة المركزية للرقابة الشرعية، ورقة عمل شاركت بها الهئية في ورشة عمل نظمها مصرف ليبيا المركزي، بعنوان» تقييم التحوّل نحو الصيرفة الإسلامية» ليبيا، 2016م.
- عبد الباسط، مداح، وعزوز، علاقة البنك المركزي الجزائري بالبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، مجلة بيت المشورة، العدد 5، قطر، 2016/10.

المواقع الإلكترونية:

- موقع مصرف ليبيا المركزي https:// cbl.gov.ly /
- موقع مصرف الجمهورية https://www.jbank.ly/ar/
- موقع مصرف شمال إفريقيا https://nab.com.ly /
- موقع مصرف الصحاري https://saharabank.com.ly/
- موقع مصرف الوحدة https://wahdabank.com.ly/
- موقع وزارة المالية الليبية http://www.mofp.com.ly /

Translation of Arabic References

- Ibn Manzoor, Muhammad ibn Mukarram, Lisan Al-Arab, Beirut, Dar Sader, First Edition, (1988),
- Abu Humaira, Assisi, Tahawwul Al-Masarif Al-Taqleediyah Fi Libya Nahwa Al-Sayrafah Al-Islamiyah: "Dirasath Tatbeeqiyath 'Ala Misr Fi Al-Jumhooriyah Wa Al-Tijarah Wa Al-Tanmiyah", Paper presented in the Second Islamic Financial Services Conference, held in Libya, (2010).
- Central Bank of Libya Control and Monetary Department, a working paper that the administration participated in a workshop organized by the Central Bank of Libya, entitled "Taqyeem Al-Tahawwul Nahwa Al-Sayrafah Al-Islamiyah", 2016.
- Report of the Central Bank of Libya, Tatawwur Ahamm Al-Bayanaat wa Al-Muashshiraat Al-Maaliyah, Central Bank of Libya publications, 2016
- Al-Houti, Salem Rahouma, Al-Tahawwul Al-Masrafi Fi Libya, presented in the Fourth International Conference on Entrepreneurship, held in Morocco, 2016.
- Al-Rabee'ah, Saud Mohammed Abdullah, Tahawwul Al-Masraf Al-Ribawi ila Masraf Islami wa Muqtazayatuhu, (published doctoral dissertation), University of Umm Al-Qura, Saudi Arabia, 1989
- Al-Ani, Osama Abdul-Majeed, Tahaddiyath Al-'Amal Al-Masrafi Al_islami Al-Libi, Research published in Al-Ijtihad Journal of Legal and Economic Studies, Tamingist University Center, Algeria, 2017.
- Abdullah, Mari Ali, Tahawwul Al-Masarif Al-Taqleediyah ila Islamiyah: Dirasath fi Al-Awamil Al-Muassirah wa Fi Dour Al-Masraf Al-Markazi wa Al-Tashriyaath wa Al-Qawanin Al-Masrafiiyah fi Libya (Published Doctoral thesis),Universiti Science Malaysia, 2016
- Al-Atiyyat, Yazan Khalaf Salem, Tahawwul Al-Masarif Al-Taqlidiyah li Al-'Amal Wifqa Ahkaam Al-Shari'ah Al-Islamiyah, (published doctoral thesis), Arab Academy for Banking and Financial Sciences, Jordan, 2007
- The Libyan Banking Law amended for the year (2012).
- Kalaji, Mohammed, Dictionary of the language of the jurists, Beirut, House of Nafis, i 2, (1988).
- Al-Kilani, Adel, Mu'awwiqath Tahawwul Al-Masarif Al-Taqlidiyah fi Libya, research published in the Journal of Arab Banks (2013).

- Makhlouf, Hassanein, M'aani Kalimaat Al-Qur'an Tafseer wa Bayan, Beirut, Dar Ibn Hazm, 1997.
- Masraf Al-Tijari, a working paper that the bank participated in a workshop organized by the Central Bank of Libya, entitled "Taqyeem Al-Tahawwul Nahwa Al-Sayrafah Al-Islamiyah", Libya, 2016.
- Bank al-Gomhouria, a working paper that the bank participated in a workshop organized by the Central Bank of Libya, entitled "Taqyeem Al-Tahawwul Nahwa Al-Sayrafah Al-Islamiyah", Libya, 2016.
- Al-Sahari Bank, a paper that the bank participated in a workshop organized by the Central Bank of Libya, entitled ""Taqyeem Al-Tahawwul Nahwa Al-Sayrafah Al-Islamiyah", Libya, 2016.
- Al Wahda Bank, a working paper that the Bank participated in a workshop organized by the Central Bank of Libya, entitled "Taqyeem Al-Tahawwul Nahwa Al-Sayrafah Al-Islamiyah". Libya, 2016.
- Bank of North Africa, a working paper participated by the Bank in a workshop organized by the Central Bank of Libya, entitled "Taqyeem Al-Tahawwul Nahwa Al-Sayrafah Al-Islamiyah" Libya, 2016.
- Mustafa, Mustafa Ibrahim Mohamed, Taqyeem Zahirath Tahawwul Al-Bunook Al-Taqleediyah li Al-Masrafiyah Al-Islamiyah, (Master Thesis), American Open University, Egypt, 2006.
- Circular of the Central Bank of Libya, Al-Qawayid Wa Al-Zawabit Al-Munazzimath li Mumarasath Nashath Al-Sayrafah Al-Islamiyah Libya, 2012.
- Al-Hay'ah Al-Marakziyah li Al-Raqabah Al-Shar'aiyah, a working paper in which the Authority participated in a workshop organized by the Central Bank of Libya, entitled "Taqyeem Al-Tahawwul Nahwa Al-Sayrafah Al-Islamiyah" Libya, 2016.
- Abdel Basit, Meddah, Azzouz, Alaqath Al-Bank Al-Markazi Al-Jazairi Bi Al-Bunook Al-Islamiyah Al-'Amilah fi Al-Jazair, Bait Al-Mashura Journal, No. 5, Qatar, 10 /2016,

Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

International Academic Refereed Journal On Islamic Economics and Finance

Issue (11) - October 2019 - State of Qatar

ISSN : 2409-0867 Online
ISSN : 2410-6836 Print

mashurajournal.com

Published by

Bait Al-Mashura Finance Consultaions